# المشروع الإقليمي الإيراني في ضوء الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٩م

**علي حسين باكير**
باحث في العلاقات الدولية

**مقدّمة:**

أحدثت الانتخابات الرئاسية الأخيرة في إيران انقسامًا عميقًا في الشارع والنُّخَب السياسية في البلاد، مؤذنة بإمكانية تدشين مرحلة جديدة من المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية، والتي قد تُلقي بظلالها على المحيط الإقليمي؛ نظرًا لما سينتج عنها من انعكاسات على السياسة الخارجية الإيرانية والمشروع الإيراني في المنطقة إثر إعادة انتخاب أحمدي نجاد رئيسًا للبلاد.

**في هذا الإطار، تحاول ورقتنا البحثية الإجابة على عدد من التساؤلات التي تشكّل جوهر الموضوع والإشكالية الأساسية فيه، ومنها:**

١- ما هي محددات صنع السياسة الخارجية الإيرانية، والمؤسسات المرتبطة بها؟ ومن صاحب اليد الطولى من بين تلك المؤسسات في اتخاذ القرارات وصياغة الاستراتيجيات في النظام السياسي الإيراني؟

٢- ما هي أبرز القضايا الاستراتيجية على أجندة السياسة الخارجية الإيرانية؟

٣- هل ستشهد تلك القضايا أيّ تغيير في ضوء نتائج الانتخابات الرئاسية، وهل تتأثر بشخص الرئيس وانتماءاته الحزبيّة؟

٤- كيف يمكن التعاطي مع الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة بناءً على المعطيات التي تتم مناقشتها؟

ويتألف البحث من تمهيد، وأربعة محاور أساسية، تتوزع على الشكل التالي:

**محددات صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات في النظام السياسي الإيراني:**

أولاً: مفهوم السياسة الخارجية.

ثانيًا: السياسة الخارجية في الدستور الإيراني.

ثالثًا: بنية صنع وتنفيذ القرار في السياسة الخارجية الإيرانية.

**القضايا الأساسية في أجندة السياسة الخارجية الإيرانية:**

أولاً: تصدير الثورة.

ثانيًا: القضية الفلسطينية.

ثالثًا: السلاح النووي.

رابعًا: الحفاظ على المكتسبات الإقليمية.

خامسًا: توسيع دائرة المحاور والنفوذ.

**إعادة انتخاب نجاد والسياسة الخارجية الإيرانية:**

أولاً: العلاقة بين السياسة الخارجية ومنصب الرئاسة في النظام الإيراني.

ثانيًا: انعكاسات إعادة انتخاب نجاد على أجندة السياسة الخارجية لإيران.

**التعامل مع استراتيجية إيران الإقليمية وسياستها الخارجية:**

أولاً: استخلاص العبر والاستنتاجات.

ثانيًا: توصيات مقترحة.

**منهج البحث:**

ومن المفيد الإشارة في هذا السياق إلى أنّ البحث استند في مجمله على المزج بين أدوات المنهج الوصفي المستخدَم بشكل حصري في الإطار النظري المتعلّق بالمحور الأول، وأدوات المنهج التحليلي والاستنباطي الاستقرائي في المحاور الأخرى؛ وذلك لأنّ التحليل قائم في حالتنا على معطيات عملية صياغة وصنع القرار في النظام السياسي الإيراني والتي يحدِّدها الدستور الإيراني بشكل عام، وهو محور يحدّ من الاجتهاد إلاّ في بعض النقاط أو الاستنتاجات، لكنّه في نفس الوقت يشكّل المادة الأساسية للاستنباط والاستقراء في محاور البحث اللاحقة.

**تمهيد: المشروع الإيراني[1]**

تشير القراءات التاريخية إلى أن إيران تحاول دائمًا مدّ نفوذها باتّجاه الخليج لتسيّد الإطار الممتد من الشمال (آسيا الوسطى) إلى الجنوب (الخليج)، ومن الشرق (أفغانستان) إلى الغرب (العراق وسوريا ولبنان).[2]

كانت إيران منذ القدم وما زالت تعتبر منطقة الخليج العربي منطقة حيوية ذات أهمية استراتيجية وأبعاد إقليمية تسعى للسيطرة عليها، سواء بطريقة عسكرية مباشرة، أو عبر نفوذها بطريقة غير مباشرة، ويعود السبب في ذلك أولاً إلى نزعة الهيمنة والتوسع الإيرانية، وثانيًا إلى ضعف هذه المنطقة التي تُعتبر خاصرة رخوة -إذا صح التعبير- مقارنة بغيرها من المناطق المحيطة. فالكتل المحيطة بإيران تحدّ من طموحاتها نظرًا لموازاتها في القوّة، أو تفوقها عليها في كثير من الأحيان كالكتلة التركية في الشمال الغربي، والكتلة الباكستانية والأفغانية في الشرق، والكتلة الروسية في الشمال، وعليه فالممر الوحيد لممارسة النفوذ الإيراني والنزعة التوسعيّة العدوانية الفارسية

(١) ملاحظة عن لفظة «المشروع»: الاعتقاد أن مصطلح المشروع يحمل معنًى إيجابيًا، ويدل على تغيير إلى الأفضل، هو اعتقاد شائع لكن شيوعه لا يعني أنه صحيح بالضرورة. فالمشروع هو فعل معين يبغي هدفًا محددًا. ويبدأ المشروع عادة بتصورٍ ما، ثم يجري الإعداد للعمل من أجل تنفيذ هذا التصور. ولذلك فهو ينطوي على فكرة وخطة وممارسة. والمشروع، في هذا كله، قد لا يكون إيجابيًا ومفيدًا إلا من زاوية أصحابه والقائمين عليه، خصوصًا في المجالات السياسية والاستراتيجية. لكن فائدته تكون أوسع في الميادين الاقتصادية والتجارية والمالية، كما على صعيد العلم والتكنولوجيا. ولما كان المشروع الإيراني، سياسيًا واستراتيجيًا، يهدف إلى تغيير منطقة الشرق الأوسط بما يحقق مصالح طهران كما يراها حكامها الآن، فمن الطبيعي أن يكون إيجابيًا بالنسبة إليهم، بينما تغلب سلبياته أيَّ إيجابياتٍ فيه بالنسبة لمعظم العرب. وأكثر العرب خسارة من هذا المشروع هم أولئك الذين يطمحون إلى دور أكبر في صوغ مستقبل هذه المنطقة، ويرون أن هذا المستقبل يصنعه العمل والبناء والإصلاح والمشاركة والعلم والمعرفة، وليس السلاح النووي ومعاداة الغرب. (راجع المشروع الإيراني ومستقبل الشرق الأوسط، وحيد عبد المجيد، جريدة الاتحاد الإماراتية، الجمعة ٢٠٠٨/٢/١٥م).

(٢) انظر: السعودية وخيارات الرد على إيران نووية، علي حسين باكير، مركز الخليج للأبحاث، مجلة آراء حول الخليج، العدد آب ٢٠٠٩م.

يقــع دائمًا باتجاه العراق ومنطقة الخليج العربي التي تعتبر المجال الحيوي لها. (١)

ومــن هذا المنطلق، نســتطيع أن نلاحظ أنّ المشــروع الإيرانــي الإقليمي لم يختلف في جوهره ومضمونه حتى مع اختلاف أنظمــة الحكم المتعاقبة على الســلطة في إيران، وإن اختلف حجمه وامتداده تبعًا للظروف والمعطيات في فترة أو أخرى.

وضمــن هــذا الســياق، لا يعتبر النظام «الإسلامي» الإيراني الحالي حالة شاذّة عمّا سبقه من الأنظمة في إيران، فمشروعه لا يخرج عن سياق المشاريع والأطماع التوسعية الإيرانية القديمة، وإن تمّ اســتبدال أدوات تنفي هذه السياسة أو العبارات والمسمّيات بأخرى كالشاه بالمرشد الأعلى، والتاج والصولجان بالعمامة والعباءة. (٢)

وقد سبق للخميني أن عبَّر أفضل تعبير عن المشروع الإقليمي الإيراني والأطماع التوسعيّة في المنطقة وفق ما نقل عنه أول رئيس للجمهورية الإيرانية بعد الثورة وفــي عهد الخميني «أبو الحســن بني صدر» عندما قال: «كان الخميني يريد إقامة حزام شيعي للسيطرة على العالم الإســلامي، وكان هذا الحزام يتألف من إيران والعراق وســوريا ولبنان، وعندما يصبح سيّدًا لهذا الحزام يستخدم النفط وموقع الخليج «الفارسي» للسيطرة على بقية العالم الإسلامي». (٣)

(١) راجع: التنافــس التركي- الإيراني على النفوذ فــي المنطقة العربية، علي حســين باكير، مركز الخليج للأبحــاث، مجلة آراء حول الخليج، الإمارات، العدد ٥٥، أبريل/ نيسان ٢٠٠٩م، ص٤٩.

(٢) للمزيد من التفاصيل حول المشروع الإيراني، انظر:

- حــزب اللــه والمشــروع الإقليمي الإيرانــي: العلاقة والدور، علي حســين باكير، تقرير العالم الإســلامي: عوامل النهضة وآفاق البناء، التقرير الارتيادي الاستراتيجي السنوي للبيان، الإصدار الرابع ١٤٢٨هـ، ص١٦٥-١٦٦.

- كتاب حزب الله تحت المجهر رؤية شــمولية مغايرة للعلاقة مع إيران وإسرائيل، علي حسين باكير، إصدارات الراصد.

(٣) مقابلــة مع الرئيس الإيراني أبو الحســن بني صــدر، برنامج «زيارة خاصّة» الذي يقدمه ســامي كليب على قناة الجزيــرة، حلقة بتاريخ ٢٠٠٠/١/١٧م، مجاوبًا على سؤال «هل كان الإمام الخميني يحدّثك= =عن علاقته بالجوار العربي، مع دول الخليج؟ وهل كانت لديه أطماع للتقدّم عسكريًا تجاه هذه الدول من أجل تصدير الثورة مثلاً؟»

(٤) كتاب الوظيفة الدبلوماســية: نشأتها، مؤسساتها، قواعدها، قوانينها، علاء أبو عامر، عمّان، دار الشروق، ط١، ٢٠٠١، ص٣٥.

## صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات في النظام السياسي الإيراني:

لا شــك أنّ تنفيذ المشروع الإقليمي الإيراني يحتاج إلــى تصوّر واضح من الناحيــة النظرية، إضافة إلى تطبيق ســليم من الناحية العمليــة، وفي هذا المجال تدخل الاســتراتيجية الإيرانية في إطار السياســة الخارجيــة للدولة، وهو ما يعني ضرورة وجوب التطرّق لمحددات صياغة وتنفيذ السياســة الخارجيــة للدولة حتى يتســنى لنا فهم الاستراتيجية الإيرانية والمشروع الإقليمي الإيراني بشكل دقيق، وهو ما مــن شــأنه أن يعطينا صورة أفضــل عن طبيعة المشروع الإيراني وأدوات تنفيذه في المنطقة.

**لا يعتبر النظام «الإسلامي» الإيراني الحالــي حالة شــاذّة عمّا سبقه من الأنظمــة في إيــران، فمشــروعه لا يخرج عن سياق المشــاريع والأطماع التوسعية الإيرانية القديمة**

### أولاً: مفهوم السياسة الخارجية:

يمكن تعريف السياسة الخارجية لأية دولة على أنها عبارة عــن برنامج عمل للتحــرك الخارجي يتضمن تحديدًا للأهداف التي تســعى الدولة إلى تحقيقها، والمصالح التي تسعى إلى تأمينها وصيانتها، والوسائل والإجــراءات التي تراها ملائمة لذلك وفقًا لما تعتنقه من مبادئ ومعتقدات.

ومن هــذا المنطلق، فوزارة الخارجيــة، وباعتبارها جزءًا من الهيئة التنفيذيــة للحكومة، تضطلع بعملية وضــع سياســة الدولة في المجــال الخارجي موضع التنفيذ عبر تصميــم الخطط والبرامج التي تتضمن الخطوات الكفيلة بذلك، وتكلِّف موظفيها كلّ بحسب اختصاصه وفي إطار الدائرة التي ينتمي إليها بالعمل على تطبيق تلك السياسة على أرض الواقع. (٤)

وفــي الواقــع الإيراني، تحظى بنيــة صنع واتخاذ

القرار المتعلق بسياسة طهران الخارجية بخصوصية شديدة تميزها عن غيرها من السياسات الخارجية للدول الأخرى. إذ عادة ما تتصدى وزارة الخارجية في الأنظمة التقليدية في رسم (أو المشاركة في رسم) السياسة الخارجية للبلاد، واتخاذ القرارات، والعمل على تنفيذها، بيد أن وزارة الخارجية في إيران قد لا تتصدى بمفردها للقيام بمثل هذا الدور بقدر ما تتصدى له مؤسسات أخرى رسمية دستورية قانونية أو غير رسمية، منتخبة أو معيّنة، مدنية أو دينية، أو حتى عسكرية.

### ثانيًا: السياسة الخارجية في الدستور الإيراني:

وفي موضوع السياسة الخارجية، يتضمن الدستور الإيراني إشارة واضحة إلى السياسة الخارجية للبلاد ضمن الفصل الأول المخصص «للأصول العامة»، إضافة إلى فصل مستقل كامل عن السياسة الخارجية للدولة وهو أمر لافت. إذ يشير البند ١٦ من المادة الثالثة من الفصل الأول من الدستور إلى هذا الموضوع بالقول «تنظّم السياسة الخارجية للبلاد على أساس المعايير الإسلامية والالتزامات الأخوية تجاه جميع المسلمين والحماية الكاملة لمستضعفي العالم». [١]

أمّا الفصل العاشر فتضمن أربع مواد، تقول المادة ١٥٢: «تقوم السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية على أساس الامتناع عن أي نوع من أنواع التسلط أو الخضوع، والمحافظة على الاستقلال الكامل، ووحدة أراضي البلاد، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين، وعدم الانحياز مقابل القوى المتسلطة، وتبادل العلاقات السلمية مع الدول غير المحاربة». [٢]

أمّا المادة ١٥٤، فتقول: «تعتبر جمهورية إيران الإسلامية سعادة الإنسان في المجتمع البشري كله قضية مقدسة لها، وتعتبر الاستقلال، والحرية، وإقامة حكومة الحق والعدل حقًّا لجميع الناس في أرجاء العالم كافة، وعليه فإن جمهورية إيران الإسلامية تقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أية نقطة من العالم، وفي الوقت نفسه لا تتدخل في الشئون الداخلية للشعوب الأخرى». [٣]

### ثالثًا: بنية صنع وتنفيذ القرار في السياسة الخارجية الإيرانية:

رغم أن المادة «٥٧» من الدستور الإيراني تنص على أن إيران تلتزم بنظام حكومي يقوم على أساس الفصل بين السلطات، ومن المفترض أن يسري هذا الفصل أيضًا على أعمال وزارة الخارجية التابعة للسلطة التنفيذية، إلا أننا نجد أن صياغة السياسة الخارجية الإيرانية وتنفيذها تعد محصلة تعامل معقد ومتعدد المستويات بين المسئولين في هرم السلطة الإيرانية، وليس كما هو متخيل محصلة أداء وزارة الخارجية بمفردها.

**وفيما يلي دور أهم مراكز القوى والمؤسسات والسلطات المشاركة في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية الإيرانية بشكل أو بآخر:** [٤]

(١) انظر: نص «الدستور الإيراني» كاملاً على موقع تلفزيون «قناة العالم» الإيرانية الناطقة باللغة العربية على الرابط التالي:
http://www.alalam.ir/site/iranElection/2.htm

(٢) للتوسع حول الموضوع، انظر:
- الخبرة الإيرانية: الانتقال من الثورة إلى الدولة، أمل حمادة، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط١، يونيو ٢٠٠٨م، ص١٧٠.
- الدستور الإيراني، مرجع سابق.

(٣) نفس المرجع السابق.

(٤) ملخّص كتاب «السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية»، دكتور=

١- **المرشد:** [١] المرشد أو «الولي الفقيه» هو أعلى سلطة في إيران، ووفقًا لـ «ولاية الفقيه المطلقة»، فإن سقف صلاحيات المرشد لا تحدّه حدود قانونية، وهي أشبه بديكتاتورية مطلقة تستمد شرعيتها من أسس دينية متعلقّة بالأئمة المعصومين، وضرورة تمثيلهم بالنيابة عنهم إلى حين ظهور المهدي، ومن أسس سياسية دستورية أيضًا. وبالتالي فإن جزءًا مهمًا من قرارات السياسة الخارجية يقع بشكل مباشر أو غير مباشر في إطار صلاحيات المرشد، والمادة «١١٠» تنص على أن المرشد هو الذي يعين السياسات العامة لإيران بالتشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام [٢]، ولعل السياسة الخارجية تعد جزءًا من هذه السياسات التي تجب أن تحصل على موافقة المرشد.

٢- **رئيس الجمهورية:** رئيس الجمهورية هو الشخص الثاني بعد المرشد في سلم هرم السلطة الرسمي في إيران، وهو الذي يتولى وفقًا للمادة «١١٣» من الدستور مسئولية تنفيذ الدستور، وتنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث، إضافة إلى رئاسته للسلطة التنفيذية.

**أما دور الرئيس في السياسة الخارجية فتأثيره يأتي من بوابة غير مباشرة عبر جملة الوظائف التالية:**

أ - تعيين الوزراء ومن ضمنهم وزير الخارجية (المادة ١٢٢، ١٢٤).

ب- التوقيع على المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق التي تبرم بين الحكومة والدول الأخرى بعد المصادقة عليها في المجلس، سواء رئيس الجمهورية بنفسه أو عن طريق ممثله القانوني (المادة ١٢٥).

ج - تعيين السفراء المقترحين من قبل وزير الخارجية، والتوقيع على أوراق اعتمادهم، وكذا تسلم أوراق اعتماد سفراء الدول الأخرى (المادة ١٢٨).

=منوجهر محمدي، أستاذ القانون والعلوم السياسية بجامعة طهران، إعداد حسين صوفي محمد حسن، مجلة مختارات إيرانية عدد ٨٦. منقول عن مجلة الراصد، العدد ٧٣، رجب ١٤٣٠هـ.

انظر أيضًا: - من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، تأليف ويلفريد بوختا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

- صنع القرار في السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، خالد وليد محمود، موقع دنيا الوطن، ٢٠٠٥/٦/١٣م.

- الدستور الإيراني، مرجع سابق.

(١) يمتلك المرشد الأعلى صلاحيات تفوق تلك التي يمتلكها أي ديكتاتور في العالم وهو يستند إلى شرعية دينية وسياسية معًا، وهو جمع إلى سلطاته صلاحيات أخرى كثيرة كما جاء في المادة ١١٠ من الدستور؛ فمرشد الثورة هو الذي يضع كافة المسائل الرئيسة الخاصة برسم وتعيين السياسات العامة للنظام، وهو الذي يقود القوات المسلحة، وهو الذي يملك أن ينصِّب ويعزل رؤساء المؤسسات والمجالس المهمة في الدولة، وهو الذي يعيِّن رئيس السلطة القضائية، ورئيس الإذاعة والتليفزيون، ورئيس أركان القيادة المشتركة للجيش، والقائد العام لقوات حرس الثورة، كما يملك - فوق كل ذلك - عزل رئيس الجمهورية المنتخَب من قِبل الشعب! كما أنّ المجالس الأخرى من مجلس الخبراء إلى مجلس تشخيص مصلحة النظام إلى مجلس صيانة الدستور تابعة له بشكل مباشر أو غير مباشر أو خاضعة لنفوذه.

(٢) يتكون المجمع من ٣١ عضوًا يمثلون مختلف التيارات السياسية الإيرانية. ويعين المرشد الأعلى للثورة أعضاء المجمع الدائمين والمتغيرين ما عدا رؤساء السلطات الثلاث، فإنهم ينضمون إلى المجمع بشكل آلي بعد التعديل الجديد الخاص بقانون المجمع، (علمًا أنّ الأخيرين خاضعين وفق الدستور أيضًا لإشراف المرشد، هذا إذا لم يختارهم هو بنفسه وعبر دعمه كما حصل في الانتخابات الرئاسية الإيرانية عام ٢٠٠٥ و٢٠٠٩م، وفي هذه الحال يصبح المجمع الذي من المفترض أنّه يشخّص مدى صلاحية المرشد لممارسه مهامه ويختار مرشدًا بقرار من مجلس الخبراء حال وفاة الأخير أو عدم قدرته على ممارسة مهامه، مجرّد تابع للمرشد. ومدة المجمع ٥ سنوات، ويلتحق بعض الأعضاء بشكل غير دائم إذا كانت المسائل المطروحة تتعلق= =بصلاحياتهم كبعض الوزراء، ومنذ ١٨ مارس/ آذار ١٩٩٧م يترأس المجمع الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني.

أمّا مجلس صيانة الدستور وهو أعلي هيئة تشريعية في البلاد، فيتألف من ١٢ عضوًا نصفهم يعيّنهم المرشد الأعلى مباشرة، والنصف الثاني يأتي عن طريق مجلس الشورى بتوصية من رئيس السلطة القضائية المعيّن أصلاً من قبل المرشد!! ما يعني أنّ مجلس صيانة الدستور تابع أيضًا للمرشد.

أمّا مجلس الخبراء والذي يتألف حاليًا من ٨٦ عضوًا يتم انتخابهم عن طريق اقتراع شعبي مباشر لدورة واحدة مدتها ثماني سنوات، بحيث تمثل كل محافظة بعضو واحد داخل هذا المجلس طالما كان عدد سكانها نصف مليون نسمة، وكلما زادت الكثافة عن ذلك، كلما زاد معها تمثيلها بعدد الأعضاء، فهو يمتلك أخطر وظيفة على الإطلاق في النظام الإيراني؛ حيث عهد إليه الدستور مهمة تعيين وعزل قائد الثورة الإسلامية في إيران أو المرشد الأعلى إذا ثبت عجزه عن القيام بواجباته أو فقد مؤهلاً من مؤهلات اختياره وفق المادة ١٠٧ و١١١، لكن ترشيحات الفقهاء لهذا المجلس لا تقبل إلاّ بموافقة مجلس صيانة الدستور (الخاضع للمرشد كما سبق وشرحنا) ما يعني تبعية مجلس الخبراء أيضًا، وشكلية صلاحياته في ظل وجود قائد الثورة والمرشد الأعلى.

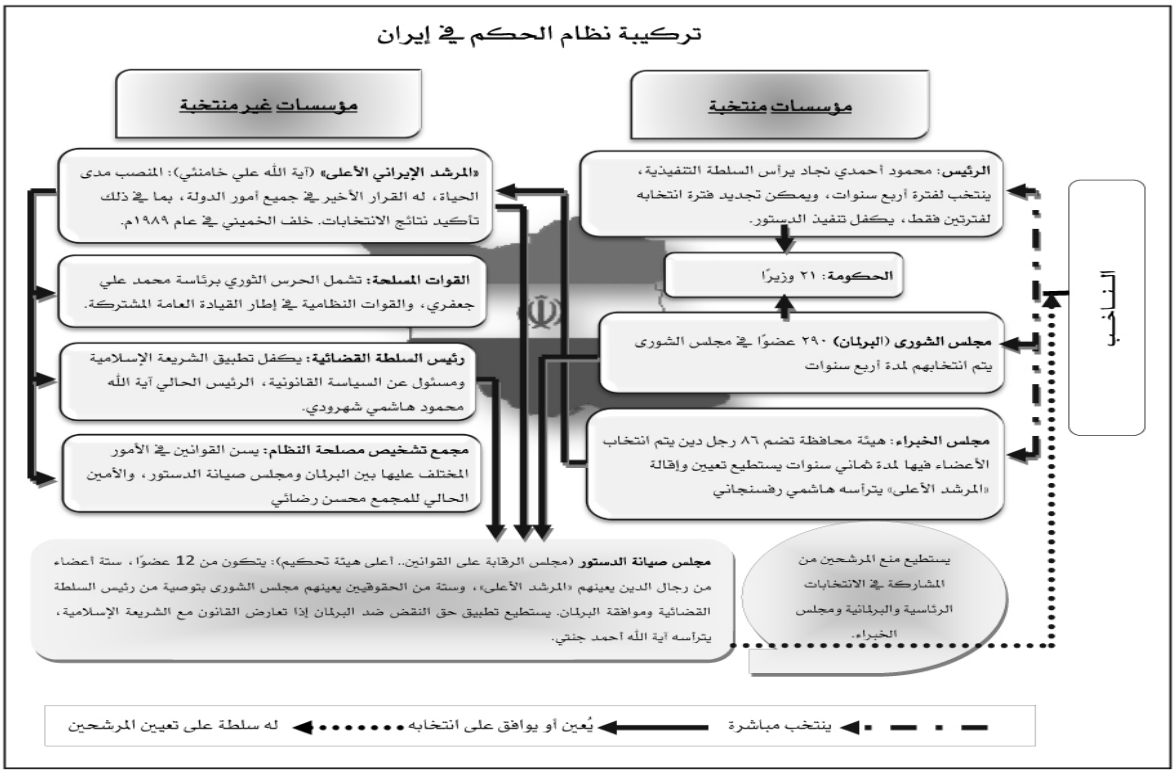


٣- **مجلس الوزراء:** يتم تنفيذ السياسات العامة التي يحددها المرشد بالتشاور مع مجمع تشخيص المصلحة في شكل قرارات وقوانين عبر مجلس الوزراء، مع الأخذ في الاعتبار مسئولية كل وزير من الوزراء فيما يخصه من وظائف وواجبات، وتباعًا فإن عملية قطع العلاقات الدبلوماسية، وكذا تقليصها، أو توسيعها تقع في نطاق صلاحيات السلطة التنفيذية.

٤- **مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان):** مجلس الشورى هو أعلى سلطة تشريعية في إيران، ويستطيع هذا المجلس إصدار وسنّ القوانين في إطار الحدود الواردة بالدستور، مع مراعاة المبادئ الدينية، هذا ويساهم مجلس الشورى في سياسة إيران الخارجية من خلال الصلاحيات التالية:

- يجب مصادقته على المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية (المادة ٧٧).

- يحظر مجلس الشورى إدخال أي تغيير على الحدود الإيرانية، حتى وإن كان التغيير لا يضر باستقلال ووحدة الأراضي الإيرانية، ويراعي المصالح القومية، فمن الضروري مصادقة أربعة أخماس نواب المجلس على قراراته (المادة ٧٨).

- التصديق على المصالحة في الدعاوى المتعلقة بالأموال العامة، وفي الحالات التي يكون فيها أحد أطراف الدعاوى أجنبيًا (المادة ١٣٩).

- عمليات الاقتراض والإقراض -داخل إيران وخارجها- التي تجريها الحكومة يجب أن تحظى بموافقة المجلس (المادة ٨٠).

- لا يجوز للحكومة توظيف الخبراء الأجانب إلا في حالات الضرورة وبعد موافقة المجلس.

- ويحق للمجلس مراجعة شئون إيران كافة بما في ذلك السياسة الخارجية قطعًا. (المادة ٧٦).

٥ - **مجلس صيانة الدستور (الرقابة على القوانين):**[1] وفقًا لصلاحيات هذا المجلس الواردة بالدستور تحت

(١) للمزيد انظر: معلومات حول مجلس صيانة الدستور، ملف الجزيرة. نت، ٢٠٠٦/٣/٢٣م، على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4144F266-503E-47BD-9B8D-1B97EAADF0C2.htm

المادتين (٩٤، ٩٦)، يلعب مجلس صيانة الدستور دورًا مؤثرًا هو الآخر في مراقبة السياسة الخارجية، وذلك من خلال تصديقه على القرارات التي يصدرها مجلس الشورى، ومنها ما قد يتعلق بالسياسة الخارجية، للتأكد من مطابقتها للدستور والشرع.

**٦- مجمع تشخيص مصلحة النظام:** [١] الواقع أن هذا المجمع يُعدّ جهة استشارية بالنسبة للمرشد واضع السياسات، لكنه رغم ذلك يحظى بمكانة حيوية بين أروقة صنع القرار في إيران. خاصة وأنه قد يفصل في الخلاف القائم بين مجلس الشورى ومجلس الصيانة، وقطعًا قد يكون هذا الخلاف حول مسألة تتعلق بالسياسة الخارجية.

**٧- مجلس الأمن القومي والسياسة الخارجية:** بموجب المادة (١٧٦)، من دستور إيران فإن مجلس الأمن القومي الإيراني منوط للقيام بالوظائف التالية:

- وضع السياسات الدفاعية والأمنية في إطار منظومة السياسات الموضوعة من قبل المرشد.

- العمل على التنسيق بين كافة الأجهزة المعنية فيما يتعلق بالشئون الأمنية والسياسات الداخلية والخارجية.

- الاستفادة الكاملة من الإمكانات الموجودة لدى إيران من أجل التصدي لأية تهديدات داخلية أو خارجية، وكذا يدخل جزء مهم من وظائف مجلس الأمن القومي في حيز العلاقات الخارجية.

**٨- وزارة الخارجية:** لم تتضمن نصوصُ الدستور في المجالات التي سبق الإشارة إليها ولا لوائحُ مجلس الشورى قيامَ وزارة الخارجية بتحديد توجهات السياسة الخارجية الإيرانية، ولعل المواد سالفة الذكر توضح ذلك. غير أنه قد ظُنَّ أن وزارة الخارجية هي الجهة المعنية بصناعة القرار الخارجي، من قبيل المعتاد، بينما وبالنظر إلى هيكل السلطة الفعلي في إيران وصلاحيات المسئولين سنجد أن تنفيذ السياسة الخارجية هناك يقع على كاهل وزارات ومؤسسات مختلفة، كلّ بحسب نطاق صلاحياته؛ فوزير التجارة يتدخل إذا تعلق الأمر بالتبادل التجاري مع العالم الخارجي، بينما يتدخل وزير الدفاع حينما يتعلق الأمر بشئون التسليح، وكذا وزير الثقافة وغيره من الوزراء، كلّ وفقًا لوظائفه وصلاحياته.[٢]

**وعلى أية حال، يمكننا رصد مهام وزارة الخارجية الإيرانية في النقاط التالية:**

- المتابعة والمراقبة الدائمة للأحداث الدولية والأوضاع الخارجية، وإعداد التقارير الخاصة بذلك.

- إجراء المباحثات مع الدول الخارجية والمنظمات الدولية.

- إقامة وتطوير العلاقات الخارجية مع الدول الخارجية.

- مراقبة وتقييم أداء السفارات الإيرانية في الخارج.

تأسيسًا على ما سبق، يمكننا القول: إن بنية القرار الخاص بسياسة إيران الخارجية إنما هي محصلة تعامل معقد ومتشابك بين المسئولين في سلم هرم السلطة، ومن ثَم فإن أي تغييرات قد تطرأ على محتوى هذا السُّلم، أو إذا وقعت أية اختلافات بين القائمين على صناعة هذا القرار والمنفذين له، فسرعان ما يؤثر ذلك على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية بشكل أو بآخر.

(١) للمزيد انظر: نظام التشريع الإيراني ومكانة مجمع تشخيص مصلحة النظام، راهبرد (الاستراتيجية) العدد ٣٤ ، مارس ٢٠٠٥م، نقلاً عن موقع البيّنة. وانظر أيضًا ملف الجزيرة. نت السابق.
وراجع للنظر في مجلس الخبراء: مجلس الخبراء، نمر من ورق، حسن كاظم السباعي، شبكة النبأ المعلوماتية، على الرابط التالي:
http://www.annabaa.org/nbanews/60/201.htm

(٢) انتقد نائب رئيس البرلمان الإيراني تعدد مراكز القرار في السياسة الخارجية الإيرانية، وأكد أن السياسة الخارجية يجب أن تكون بيد وزارة الخارجية، وأن يكون هناك مركز واحد لاتخاذ القرار. انظر صحيفة الرياض السعودية، الاثنين ١٩ جمادى الأولى ١٤٢٣هـ، العدد ١٢٤٥٦، السنة ٣٨.

## القضايا الأساسية في أجندة السياسة الخارجية الإيرانية

تحظى السياسة الخارجية للجمهورية الإيرانية بعدد ثابت من القضايا الأساسية التي تشكل لبّ الاستراتيجية الإيرانية، والتي يتم التركيز عليها بشكل دائم وصولاً إلى تحقيق الأهداف المرجوّة للمشروع الإقليمي الإيراني، ومن هذه القضايا:

### أولاً: تصدير الثورة:[1]

ويعني هذا المصطلح نشر كل مفاهيم الثورة الإيرانية بما تحمله من مضامين كليّة دينية ومذهبية وسياسية، واجتماعية وثقافية على المستوى الإقليمي بشكلٍ يعمل على تهيئة البيئة المناسبة لتغلغل النفوذ الإيرانيّ في دول المنطقة بداية، ومن ثمّ تطويع دول الإقليم بما يشكّل حاضنة مناسبة لترسيخ النفوذ الإيراني في مرحلة أولى وتسيّده في مرحلة لاحقة.

واللافت للنظر في هذا المجال أنّ الإيرانيين قد عمدوا إلى تأطير مفهوم «تصدير الثورة»[2] في دستورهم في المواد التي شرحناها أعلاه في فصل السياسة الخارجية، مما يعني إيجاد الأرضية الشرعية الداخلية لهم للتحرّك الإقليمي تحت عناوين فضفاضة مثل (الدفاع عن حقوق جميع المسلمين، دعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أية نقطة من العالم)؛ إذ من الذي يحق له تحديد حقوق جميع المسلمين؟ وكيف يمكن تحديد المستكبرين والمستضعفين؟ وما هو حدود ومعنى «أي نقطة في العالم؟» طبعًا كل ذلك يتم وفق استنسابية المفهوم الإيراني، والعمق المذهبي الشيعي، والمصلحة القومية الفارسية.

### ثانيًا: القضية الفلسطينية

وهي القضيّة المركزية الأولى والدائمة في أجندة السياسة الخارجية الإيرانية، ويكمن الهدف من الاهتمام بالقضية الفلسطينية في النتائج المبهرة التي تصب في المشروع الإقليمي الإيراني إثر المتجارة بها عبر:[3]

- اختراق القاعدة الشعبية العربية والإقليمية عبر بوابة «القضية الفلسطينية» المقدّسة التي تحظى بمكانة رفيعة لدى شعوب المنطقة. ولما كان المشروع الإيراني يحتاج إلى ركيزة تعمل على جذب الجماهير إليه، نظرًا لعدم قدرة العامل المذهبي «الشيعي» على تحقيق هذا الهدف، كانت القضية بمثابة حصان طروادة للمشروع الإيراني.

- حجزها كورقة تفاوضية للتحضير لما يمكن أن تقطفه دبلوماسية الأبواب الخلفية التي تتّبعها مع إسرائيل وأمريكا، والتي تبغي عبرها الوصول إلى صفقة كبرى (انظر الصفقة الكبرى في نهاية البحث)، تكرّس سيادتها على المنطقة وتعيد لها الدور الذي كان الشاه يلعبه تاريخيًا، ولاسيما في الخليج.[4]

---

(١) وقد اتّخذ تصدير الثورة أشكالاً مختلفة خلال مراحل عديدة؛ إذ اتخذ «شكله الخشن» في بداية الثورة عام ١٩٧٩م مما أدى إلى صدام عسكري مع العراق، تلقى على إثره مفهوم «تصدير الثورة» ضربة موجعة، مما اضطره إلى التراجع حتى عام ١٩٩٠م، واعتماد أسلوب «القوّة الناعمة» في المراحل اللاحقة (انظر أيضًا حول الموضوع ندوة المشروع النووي الإيراني الأبعاد الاستراتيجية والانعكاسات الإقليمية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، مصر، ٢٠٠٦/١٢/٦م، ص٢٠).

(٢) للاستزادة حول المحاور العديدة التي شملها مصطلح تصدير الثورة، يرجى مراجعة:

- المشروع الإيراني الإقليمي والدولي، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، تاريخ ٢٠٠٩/٦/١م.

- أضواء على الخطة السرية: دراسة في الأسلوب الجديد لتصدير الثورة الإيرانية- الأسباب - الخطوات - التطبيقات، مجلة الراصد، العدد الرابع والستون شوال ١٤٢٩هـ

(٣) للاستزادة حول هذا الموضوع يمكن مراجعة:

- المصالح الاستراتيجية الإيرانية في فهم القضية الفلسطينية: محاولة للفهم!، خباب بن مروان الحمد، على الرابط التالي:
http://www.e-prism.org/images/Iranian_strategy_in_supporting_the_Palestinians_-_March08.pdf

- تلاعب إيران بالقضية الفلسطينية، أسامة شحادة، دراسات الراصد، العدد (٧٠)، ربيع الثاني ١٤٣٠هـ www.alrased.net

(٤) انظر: وماذا عن المشروع الشرق أوسطي الإيراني وأدواته؟، علي حسين باكير، صحيفة السياسة الكويتية، تاريخ ١٨-٨-٢٠٠٦م، ويمكن مراجعته على المدونة الخاصة بي:
http://alibakeer.maktoobblog.com/86908

### ثالثًا: السلاح النووي

ويعتبر من أهم المواضيع الفاعلة والنشطة في أجندة إيران الخارجية، كما يعتبر العنصر الأكثر قيمة في إعطاء المشروع الإقليمي الإيراني دفعة قوية. فمشروع السلاح النووي عنصر دائم الوجود على أجندات مختلف الحكومات الإيرانية حتى منذ ما قبل الثورة الإيرانية؛ حيث تعود فكرته الأساسية إلى نظام الشاه السابق في عام ١٩٦٠م،(١) والهدف من الحصول عليها يكمن في تحقيق ما يلي:

**أ- في الشق الدفاعي:** حماية النظام الإيراني من أي قوة خارجية وتوحيد الداخل باتجاه قضية قوميّة. فالأولوية لبقاء النظام الإيراني، والقوة النووية توفّر الردع اللازم لضمان بقاء هذا النظام، وتعفيه أيضًا من دفع الأثمان حال تخطّيه للحدود الحمراء، وبالتالي التفرغ من أجل تنفيذ المشروع الإقليمي دون الخوف من إمكانية التقهقر إلى المستوى الوطني المحلي تحت ضغوط سياسية أو اقتصادية أو عسكرية خارجية.

**ب- في الشق الهجومي:** رفع قدرة الابتزاز التي تملكها إيران على الصعيد الإقليمي بل والدولي. فحتى لو لم ترد إيران مهاجمة الدول الإقليمية بصواريخ نووية، فإنها ستبقى قادرة على تهديد الدول العربية والحقول النفطيّة الخليجية بشكل جدّي وحقيقي عبر أي هجوم نووي تشنّه، الأمر الذي يُكسبها القدرة على الابتزاز وفرض الشروط، حتى لو لم تقم بشن هذا الهجوم، علمًا بأنّ هذا الابتزاز والتهديد من شأنه أن يطال أيضًا الاقتصاد العالمي بأسره.(٢)

(١) انظر: تاريخ إيران نوويًا، مفكرة الإسلام، ٢٠٠٧/٤/١م، على الرابط التالي: http://www.islammemo.cc/2007/04/01/38942.html

(٢) للمزيد، انظر حول قدرات إيران الصاروخية والنووية: ما بعد امتلاك طهران للسلاح النووي، مركز الجزيرة للدراسات، عرض علي حسين باكير، ٢٠٠٩/٦/٢٩م، على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/97987D85-77D5-4CF6-B1A3-C713BF871D68.htm

### رابعًا: الحفاظ على المكتسبات الإقليمية:

بمعنى البناء على منجزات إيران في كل مرحلة من المراحل، حتى المراحل التي صنعها الشاه في المنطقة شكّلت منطلقًا لتحقيق مكاسب للمشروع الإيراني الحالي.

ونلاحظ أنّ إيران أشدّ تمسّكًا باحتلال الجزر الإماراتية (٣) في هذا الوقت أكثر من أي وقت مضى، كما أنّها أكثر حرصًا على إبقاء وجودها المباشر وغير المباشر في دول مثل العراق وسوريا ولبنان واليمن والبحرين والسودان، وحتى محاولة الدخول إلى مناطق مثل فلسطين ومصر والأردن والسعودية وجزر القمر، وهي لا تبدي إلى الآن أي رغبة في سحب تدخلها من هذه الدول كما يشير إلى ذلك الواقع العماني.

**مشروع السلاح النووي عنصر دائم الوجود على أجندات مختلف الحكومات الإيرانية حتى منذ ما قبل الثورة الإيرانية؛ حيث تعود فكرته الأساسية إلى نظام الشاه السابق في العام ١٩٦٠م.**

### خامسًا: توسيع دائرة المحاور والنفوذ:

توسيع مدى العلاقات مع الدول المحيطة بحدود المشروع الإيراني الإقليمي، وذلك من أجل الإيحاء بامتداد النفوذ الإيراني بما يمكّن من الادعاء بوجود شبكة دولية معاضدة لإيران. وفي هذا السياق لا بد من الإشارة إلى دخول النفوذ الإيراني مناطق في إفريقيا وأمريكا اللاتينية. (٤)

(٣) للمزيد حول الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية العربية، انظر:
http://www.emirates-islands.org.ae

(٤) انظر على سبيل المثال:

- إفريقيا.. ساحة للسياسة الخارجية الإيرانية، أحمد حسين الشيمي، إسلام أون لاين.نت، ٢٠٠٨/٣/١٢م، على الرابط التالي:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1203757945195

- إيران تتحدى مبدأ مونرو وتخترق إفريقيا، مايكل روبن، ترجمة أحمد طه حسين، إسلام أون لاين.نت، ٢٠٠٨/٩/٢٣م، على الرابط التالي:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1221720271631

Iran's global ambitions, American Enterprise Institute, March 2008:
http://www.aei.org/docLib/20080317_No322870MEOg.pdf

## إعادة انتخاب نجاد و«السياسة الخارجية» الإيرانية

في ٢٠٠٩/٦/١٣م أعلنت وزارة الداخلية الإيرانية فوز محمود أحمدي نجاد بانتخابات الرئاسة الإيرانية للعام ٢٠٠٩م، متفوقًا على المرشحين الثلاثة الآخرين، وحائزًا على أكثر من ثلثي أصوات الناخبين.(١) (انظر الجدول المقابل).

وكانت هذه الانتخابات الأكثر جدلاً في تاريخ الجمهورية الحديث منذ الثورة؛ نظرًا لما اعتراها من مظاهر تلاعب وتزوير بيّنة وفاضحة، خاصة مع تدخّلات ودعم المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية علي خامنئي وقوات الحرس الثوري والباسيج والأجهزة الرسمية الإيرانية لدعم نجاد.(٢)

الأمر الذي أدى إلى اعتراض قطاع كبير من الناخبين، ونزولهم إلى الشارع للمطالبة بإعادة الانتخابات، وإعلان فوز المرشّح الحقيقي الذي حاز على أغلبية الأصوات «مير حسين موسوي».

**الانتخابات الرئاسية الإيرانية ٢٠٠٩م**

| الحزب | المرشح | الأصوات | النسبة |
|---|---|---|---|
| تحالف بناة إيران | محمود أحمدي نجاد | ٢٤,٥٢٧,٥١٦ | ٦٢,٦٣٪ |
| إصلاحي مستقل | مير حسين موسوي | ١٣,٢١٦,٤١١ | ٣٣,٧٥٪ |
| محافظ مستقل | محسن رضائي | ٦٧٨,٢٤٠ | ١,٧٣٪ |
| اعتماد ملي | مهدي كروبي | ٣٣٣,٦٣٥ | ٠,٨٥٪ |
| أصوات صحيحة | | ٣٨,٧٥٥,٨٠٢ | ٩٨,٩٥٪ |
| أصوات فارغة أو باطلة | | ٤٠٩,٣٨٩ | ١,٠٥٪ |
| **الإجمالي** | | ٣٩,١٦٥,١٩١ | ١٠٠,٠٠٪ |
| نسبة المشاركة | | ٨٥٪ | |

المصدر: بي بي سي الفارسية آخر تحديث: يونيو ٢٢, ٢٠٠٩م.

### أولا: العلاقة بين «السياسة الخارجية» و«منصب الرئاسة» في النظام السياسي الإيراني:

على العموم وانطلاقًا من المعطيات الدستورية التي سبق وناقشناها في أول البحث، فإنّه وبغض النظر عمّن يفوز عادة بموقع الرئاسة داخل هيكلة النظام السياسي الإيراني، فإن الخطوط العريضة وحتى التفصيلية في كثير من الأحيان لعملية صنع وصياغة السياسة الخارجية لا تعود إلى شخص رئيس الجمهورية ولا حتى إلى وزارة الخارجية نفسها، وعليه فإنّ فوز نجاد أو غيره لا يغيّر من جوهر الموضوع، **وذلك يرجع إلى:**

١- أنّ منصب الرئيس في إيران هو منصب تنفيذي،

(١) Ahmadinejad <set for Iran victory>, aljazeera.net, June 13, 2009, at this link:
http://english.aljazeera.net/news/middleeast/2009/06/200961 2195749149733

للمزيد حول نتائج الانتخابات يرجى مراجعة: نتائج الانتخابات الإيرانية.. الأزمة والتداعيات، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٥-٦-٢٠٠٩م، عل الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6F7C3357-226E-47A3-9B7E-A2C56692B14C.htm

(٢) للاطلاع على مظاهر التزوير الحاصل انظر:
- دراسة المعهد الملكي البريطاني المدعمة بالأرقام الإيرانية حول التزوير الذي حصل:
Preliminary Analysis of the Voting Figures in Iran's 2009 Presidential Election, Programme Paper, Ali Ansari, Daniel Berman and Thomas Rintoul, Chatham house, June 2009, at this link:
http://www.chathamhouse.org.uk/files/14234_iranelection0609.pdf

- الحرس والمرشد قررا سلفًا إنجاح نجاد، صحيفة غويا الإيرانية، نشرت على جريدة القبس الكويتية، على الرابط التالي:
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=510285&date=19062009

- موسوي : نلت ٧٥٪ ونجاد ٢٠٪ فقط، نقلا عن «أحداث» الأسبوعية الإيرانية، جريد القبس الكويتية، ٢٠٠٩/٦/١٩م، على الرابط التالي:
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=510288&date=19062009

فهو لا يصنع السياسة الخارجية، وإنما يعمل على تنفيذها، والاختلاف في هذا المجال بين أحمدي نجاد أو غيره من المرشحين الذين خاضوا الانتخابات سابقًا، أو سيخوضونها لاحقًا، يكمن في طريقة تنفيذ السياسة الخارجية للبلاد على أبعد تقدير (يعني الوسائل والأدوات المستخدمة، وعبر القوة الناعمة أو الخشنة).

فالنظام الإيراني يدور في كليّته حول المرشد الأعلى ممثل الإمام المهدي الغائب، وكل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية تخضع في كلّياتها للمرشد الذي يمتلك السلطة المطلقة وفق المادة ٥٧ من الدستور الإيراني، والرئيس يأتي لينفّذ الصياغات في هذا الإطار.

٢- أنّ رئيس الجمهورية لا يستطيع تغيير المواضيع الأساسية في أجندة البلاد الخارجية أو الاعتراض عليها، إنما قد يستطيع في أبعد التصورات أن يقدّم قضية على أخرى، أو أن يعطي أهمية لقضية على حساب أخرى، أو أن يخفف من التركيز على عنصر دون آخر.

ونستطيع أن نعطي مثالاً على ذلك من خلال الإشارة إلى نموذج الرئيس أحمدي نجاد والذي أعطى أولوية للبرنامج النووي الإيراني وتصدير الثورة من جديد، عبر التدخل في شئون دول المنطقة، ودعم الحركات التابعة لطهران إقليميًا.

أمّا الرئيس خاتمي فقد عمل على استبعاد هاتين القضيتين من الواجهة على الأقل مقدّمًا الوضع الداخلي وحوار الحضارات (تجميل وجه الثورة الإيرانية) عليهما.

٣- أنّ الرئيس أيًا كانت هويته أو خلفيته لا يأتي من خارج سياق الثورة والمبادئ التي تمثلها، ومنها المبادئ والسياسات التي يرسمها المرشد الأعلى، وبالتأكيد السياسة الخارجية للبلاد تحتل جزءًا كبيرًا منها. ولا يحق لمن لا يؤمنون بالثورة ومبادئها الترشح أصلاً بالدرجة الأولى، ثم ينظر مجلس صيانة الدستور فيما بعد بطلبات المرشحين الذين استوفوا الشروط (تم اختيار ٤ من أصل ٤٧٥ مرشحًا بما فيهم ٤٢ في الفترة الواقعة بين ٤ - ٩ أيار ٢٠٠٩م)، ويعمل على تصفيتها باستبعاد من يراه غير مؤهل للمنصب، وهذا يعني أنّه من غير الممكن أصلاً أن يصل مرشّح يحمل أفكارًا أو مشاريع أو سياسات أو رؤى خارجة عن الإطار الذي يرسمه المرشد الأعلى والمؤسسات التابعة له في النظام الإيراني.

**ملخص الانتخابات التشريعية الإيرانية**
**١٥ مارس/٢٥ أبريل ٢٠٠٨م مجلس إيران**

| وجهة المرشحين | مقاعد الدورة الأولى | مقاعد الدورة لثانية | إجمالي المقاعد |
|---|---|---|---|
| Unified Principalists Front | ٩٠ | ٢٧ | ١١٧ |
| Broad Principalists Coalition | ٤٢ | ١١ | ٥٣ |
| إصلاحيون | ٣١ | ١٥ | ٤٦ |
| مستقلون | ٤٠ | ٢٩ | ٦٩ |
| الأقلية الأرمنية | ٢ | | ٢ |
| الأقليّة الكلدانية والآشورية | ١ | | ١ |
| يهود | ١ | | ١ |
| زردشتيون | ١ | | ١ |
| الإجمالي (Turnout: ٦٠٪) | ٢٠٨ | ٨٢ | ٢٩٠ |

المصدر: UNION PARLIAMENTARY-INTER

## ثانيًا: انعكاسات إعادة انتخاب نجاد على أجندة السياسة الخارجية لإيران:

اتسمت السياسة الخارجية لنجاد خلال السنوات السابقة على الصعيد الدولي بالصدام والمغامرة، وعلى الصعيد الإقليمي بالانتهازية والشعاراتية والطائفية والقومية المتشدّدة. (١)

ويصف «سعيد محمد صدر» وكيل وزير الخارجية في حكومة خاتمي سابقًا المعالم الأساسية في سياسة أحمدي نجاد الخارجية بأنها تتمثل بـ: عدم الخبرة،

(١) في الإطار القومي والطائفي، لا بد من الإشارة إلى المقابلة التي أجراها نجاد مع المرشح مهدي كروبي قبيل الانتخابات، واستنكر فيها استعمال كروبي لمصطلح «الخليج العربي»، مؤكدًا على أنّه خليج فارسي وليس عربيًا، ولن يكون كذلك أبدًا، كما قام نجاد في مقابلة أخرى بسب صحابة الرسول صلى الله عليه وسلّم علنًا. انظر: تصاعد ردود الأفعال المنددة بسب الرئيس الإيراني لصحابة الرسول الكريم، على الرابط التالي:
http://www.almokhtsar.com/news.php?action=show&id=18245

نظرة تستند إلى الوهم، إحساس بتمجيد الذات وجهل مطبق.[١]

ويرى المسئول الإيراني الكبير حسن روحاني السياسة الخارجية للرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد بأنها «تقتصر على إرسال الرسائل وإطلاق الشعارات».[٢]

في حين يرى «مير حسين موسوي» أنّ «السياسة الخارجية لنجاد يكتنفها انتشار نوع من الخرافة، وانعدام التخطيط، والتركيز على الخطاب الشعبوي، وانتشار حالة من التطرف في معالجة قضايا إيران».[٣]

**في الإطار النظري، من المتوقع أن تستمر سياسة نجاد وأولوياتها السابقة المتمثّلة في:** [٤]

١- التركيز على البرنامج النووي، وإعطاؤه الأولوية القصوى، وذلك بهدف فرض إيران كقوّة إقليمية تمتلك قدرة الابتزاز والردع الاستراتيجي، ولضمان بقاء النظام ودعم الارتقاء الإقليمي الذي تقوم به في المنطقة، وهو ما سبّب أزمة كبيرة مع أمريكا والغرب، وأضر بمصالح إيران لاسيما الاقتصادية وعرّضها لثلاثة قرارات دولية بفرض عقوبات.[٥]

٢- اعتماد الخطاب الأيديولوجي- الديماغوجي، وهو خطاب شعبوي يتمحور حول مهاجمة إسرائيل، وتعظيم شأن فلسطين دون أن يعكس ذلك حقيقة الأمر، وبشكل يزعزع الأنظمة القائمة في المنطقة عبر ضرب العلاقة بينها وبين شعوبها مما يسمح لإيران بالنفاذ.

٣- صنع أذرع وحركات موالية لطهران، وذلك في إطار تثبيت الزعزعة التي يحدثها الخطاب الإيراني وترجمته واقعًا عمليًا.

أمّا على الصعيد العملي، فقد أثبتت التجارب عبر السنوات الماضية أنّ السياسة الخارجية الإيرانية قابلة للتكيّف، وإعادة التموضع خاصة في حالتين: إذا كانت المصلحة القوميّة للبلاد تقتضي ذلك، أو إذا فرضت الظروف الواقعية ذلك على إيران.

وتعدّ السنوات القليلة التي تلت انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية مثالاً على ذلك؛ حيث تحوّلت السياسة الخارجية من إعطاء الأولوية لتصدير الثورة وقيمها إلى الاهتمام بالحصول على مكتسبات من النظام الدولي لبناء الاقتصاد الداخلي للبلاد من جديد ودعمه.

صحيح أنّ إعادة انتخاب نجاد قد تكون رسالة سلبية من المرشد -الذي حرص على دعمه منذ البداية- إلى كافة الأطراف المعنية، ومنهم الأمريكيون بطبيعة الحال، لكنّ الصحيح أيضًا كما ذكرنا أنّ إمكانية عدم اعتماد الأسلوب السابق في «السياسة الخارجية» تبقى قائمة إذا ما أراد المرشد ذلك، وعندها يجب على الرئيس أن يغيّر من نهجه وأسلوبه في تطبيق السياسة الخارجية لما فيه مصلحة البلاد، وذلك إمّا جبرًا عبر اتباع المرشد، وإمّا طوعًا في إطار لعبة توزيع الأدوار إلى حين تحقيق الأهداف الكليّة، خاصّة أنّ نجاد سبق ولعب هذه اللعبة مرات عديدة.[٦]

(١) إيران.. سدة الرئاسة الرمزية وتداخلها مع سلطة المرشد الأعلى المطلقة: كل فروع الحكم التنفيذية والتشريعية والقضائية تعمل تحت السيادة المطلقة لخامنئي، شبكة النبأ، على الرابط التالي:
http://www.annabaa.org/nbanews/72/924.htm

(٢) خبر وكالة الأنباء الكويتية، على الرابط التالي:
http://www.news.gov.kw/a/51897

(٣) مناظرات المرشحين والمشهد الانتخابي في إيران، محجوب الزويري، جريدة الغد الأردنية، ٢٠٠٩/٦/٩م، على الرابط التالي:
http://www.alghad.jo/?article=13411

(٤) انظر: التنافس التركي- الإيراني على النفوذ في المنطقة العربية، علي حسين باكير، مركز الخليج للأبحاث، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٥٥، ابريل ٢٠٠٩م، ص٤٧-٥٢.

(٥) انظر على سبيل المثال: خاتمي: سياسة أحمدي نجاد تفيد أعداء إيران، بي بي سي، ٢٠٠٨/٩/١٤م، على الرابط التالي:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_7615000/7615566.stm

(٦) انظر على سبيل المثال تصريحات نجاد عند افتتاحه لمصنع إنتاج الماء الثقيل في «آراك» بتاريخ ٢٦-٨-٢٠٠٦م إلى أنّ بلاده لا تشكل خطرًا على الغرب ولا حتى على إسرائيل!!. لمزيد من التفاصيل حول هذا التصريح راجع مقال: إيران: نريد تدمير إسرائيل... لا نريد تدمير إسرائيل!!، علي حسين باكير، مجلة العصر، ٢٠٠٧/٥/٢٢م، على الرابط التالي:
http://alibakeer.maktoobblog.com/335429/

ففي إطار المصلحة القوميّة لإيران، هناك مشروع «الصفقة الكبرى» [1]، والذي أعيد إحياؤه من جديد بشكل أو بآخر في الأروقة الدبلوماسية بين طهران وواشنطن إثر تولي أوباما سدّة الحكم في الولايات المتّحدة بعد أن كانت إدارة بوش السابقة قد رفضته رفضًا قاطعًا، والذي يقترح الاعتراف بقيادة إيران للمنطقة شرعيًا مقابل تقديمها عددًا من التنازلات التي لن تدفع من «جيبها» أصلاً، علمًا بأن الباحث كان أوّل من طرح المشروع بتفاصيله على الرأي العام في العالم العربي بسلسلة خاصة من المقالات بعد أن ظلّ سرّيًا لفترة طويلة من الزمن.

**أما في إطار الظروف الإقليمية والداخلية، فهي أيضاً تبدو ضاغطة في هذه الفترة بالتحديد باتجاه تشذيب الخطاب الإيراني، واعتماد سياسة أقل عدائية على الصعيد الخارجي، ومن هذه الظروف:**

١- الوضع الداخلي الإيراني غير متماسك الآن أكثر من أي وقت مضى خاصة بعد إعادة انتخاب أحمدي نجاد رئيسًا للبلاد، وهذا الوضع الاستثنائي يفرض على إيران اتّباع سياسة حذرة وأكثر براجماتية وعقلانية في التصرف مع الخارج خوفًا من ردّات فعل خارجية عنيفة في هذا التوقيت بالذات، أو استغلال لانقسام الداخل الإيراني.

**الوضع الداخلي الإيراني غير متماسك الآن أكثر من أي وقت مضى خاصة بعد إعادة انتخاب أحمدي نجاد رئيسًا للبلاد، وهذا الوضع الاستثنائي يفرض على إيران اتّباع سياسة حذرة وأكثر براجماتية وعقلانية في التصرّف مع الخارج.**

٢- وضع الولايات المتّحدة الآخذ في التحسن نسبيًا، فعلى الرغم من أنّ الأزمة المالية العالمية أضرت بأمريكا كثيرًا، وحدّت من قدرتها على استخدام الخيار العسكري ضد إيران، إلاّ أنّ انخفاض أسعار النفط من جديد بمقدار أقل من النصف عمّا كانت عليه العام الماضي يعيد الخيار العسكري إلى فوق الطاولة من جديد، خاصّة في ظل تحرّر واشنطن من الوضع العراقي الذي بات الآن أقل عبئًا مما كان عليها سابقًا، وفي ذلك إعادة ترتيب أوراقها الدولية والإقليمية في الخليج من جديد.

٣- دبلوماسية الرئيس أوباما المحرجة جدًا، خاصة أنّها تعتمد فتح قنوات اتصال مباشرة وعلنية في صلب الموضوع مباشرة «سياسة اليد الممدودة»، ويهدف من خلالها إلى تغيير طبيعة اللعبة مع إيران لكي تكون الولايات المتّحدة والمجتمع الدولي في موقع أفضل يتيح لها النجاح في مساعيها، وينقل الكرة أكثر فأكثر إلى الملعب الإيراني مما يعني الضغط على طهران ودفعها إلى الخيارات الحقيقية والصعبة.

ولهذا نستطيع أن نلاحظ أنّ هناك سحبًا للتهديد العلني باستخدام القوّة العسكرية ضدّ إيران على المدى القريب، وذلك لصالح إعطاء الأولوية للتأكد من وضع البرنامج النووي الإيراني، والتفاوض المباشر مع إيران على عدد من المواضيع، بالتزامن مع تحضير الولايات المتّحدة لعرض يؤدي إلى دعم المصداقية الأمريكية أمام المجتمع الدولي والشعبي العالمي بما فيه الشعب الإيراني؛ وذلك بالتعاون واستشارة حلفاء

(١) ننصح بقراءة تفاصيل العرض السرّي الإيراني المعروف باسم «الصفقة الكبرى» وكنّا أول من تناوله في العالم العربي بالتفصيل الدقيق: انظر مثلاً: الصفقة الكبرى: إيران تفجّر المنطقة طائفيًا بين لبنان والعراق، علي حسين باكير، الإسلام اليوم، ٢٠٠٦/١٢/٢٤م، على الرابط التالي:
http://alibakeer.maktoobblog.com/18381
أمّا البي بي سي فقد نشرت خبرها حول الصفقة في ٢٠٠٧/١/٨م، على الرابط التالي:
http://www.middle-east-online .com/?id=44396
لمزيد من المعلومات التفصيلية راجع:
القصة الكاملة للعرض الإيراني السرّي في عام ٢٠٠٣م، المساومات الأمريكية-الإيرانية..«إيران جيت ثانية أم حرب خليج رابعة؟» علي حسين باكير، صحيفة السياسة الكويتية، الجزء ١ و٢ و٣، تاريخ: ٦ و٧ و٨/٣/٢٠٠٧م، ويمكن قراءة التقرير على مدونتي على الروابط التالية:http://alibakeer.maktoobblog.com/235068
http://alibakeer.maktoobblog.com/237089
http://alibakeer.maktoobblog.com/239430

أمريـــكا وأصدقائها. وهو ما يعني أنّه في حال رفض طهران لهذا المسعى فإن عليها أن تتحمل النتائج.[١]

٤- تراجع النفوذ الإيراني في المنطقة العربية نسبيًا وبشـــكل مؤقّت على الأرجح [٢]، خاصة في لبنان بعد انقلاب حزب الله على الدولة ومؤسساتها، واجتياحه لبيروت، ولاســـيما بعد فوز الأغلبية السابقة بزعامة سعد رفيق الحريري في حزيران ٢٠٠٩م، وفي فلسطين خاصة بعد حرب غزّة الأخيرة، وفي مصر بعد مؤامرة حزب الله المكتشفة في نيسان ٢٠٠٩م، وفي البحرين بعد تكرار المقولـــة الإيرانية من أنّ البحرين محافظة إيرانية في شباط ٢٠٠٩م[٣] وحتى في المغرب العربي بعدما قطعت دولة المغرب العلاقات الدبلوماســـية مع إيران مؤخرًا في آذار من العام ٢٠٠٩م، نظرًا لتدخلها السافر في الشئون الداخلية للبلاد.[٤]

**هذه العوامـل مجتمعة من المفترض إضافتها إلى غيرها من العوامل كإمكانية:**

- استمالة واشنطن للموقف الروسي والصيني على الصعيد الدولي.

- إمكانية بزوغ موقف عربي موحد قوي ومتماسك من التدخّل الإيراني، إضافة إلى ســـحب ســـوريا من المحور الإيراني، وإعادتها إلى الحضن العربي.

- إمكانية تحسّـــن الوضع العراقي مع تراجع النفوذ الإيراني إثر اســـتعادة النخب العراقية الحس القومي القوي، لاسيما مع خروج معظم قوات التحالف وتراجع الأمريكيين.

- اســـتمرار تدهـــور الوضـــع الداخلـــي الإيراني الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وحصول تفاعلات تشير إلى إمكانية ولادة جبهة معارضة داخلية بقيادة «مير موســـوي»، ورموز التيـــار الإصلاحي في البلاد ينتج عنها أزمة شرعية للنظام.

- تعرّض مقام المرشد وصلاحياته لنوع من التشكيك في نزاهته وحيـــاده وكونه ممثلاً للإيرانيين بعد أزمة الانتخابات الرئاسية الأخيرة.

فإنّ كل هذه المعطيات تشير إلى إمكانية أن نلمس خطابًا إيرانيًا أقـــل صدامية[٥]، وأكثـــر براجماتية في المرحلة المقبلة، وإلاّ فإنّ إيران ســـتعاني كثيرًا في المرحلة المقبلة بسبب سياســـتها الخارجية، وســـيكون عليها أن تتحمّل عواقب ذلـــك والتكاليف الناجمة عنه، ومن بينها إمكانية مجابهتها عسكريًا، أو محاولة عزلها إقليميًا ودوليًا.

(١) انظر ٢٠٠٩م عام الحســـم في البرنامج النووي الإيراني، علي حسين باكيـــر، مركز الخليج للأبحاث، مجلة آراء حـــول الخليج، العدد آذار ٢٠٠٩م.

(٢) لمزيد من التفاصيل راجع: انتخابات إيران وعلامات تراجع المشـــروع الإيراني، شـــريف عبد العزيز، مفكرة الإسلام، ٢٠٠٩/٦/١٥م، على الرابط التالي:
http://www.islammemo.cc/Tkarer/Tkareer/2009/06/15/83574.html

(٣) تصريح علي أكبر ناطق نوري عضو مجمع تشـــخيص مصلحة النظام أن مملكـــة البحرين تابعة تاريخيًا لبـــلاد فارس، وأنها الولاية ١٤ من إيران، وكان لها تمثيل في برلمانها!. راجع: الرد الإيراني الدبلوماســـي بعد أن أدركت حجم الخســـائر التي سيطالها بسبب الإعلان عن هذه النوايا المبيتة:
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE51M0-MD20090223

وانظـــر أيضًا: شـــن نائبـــان في مجلس الشـــورى الإيراني هجومًا شـــديدًا على دولة الإمارات العربية المتحدة؛ حيث اعتبر أحدهما أن جميع أراضيها كانت محمية تابعـــة لإيران، وأن مطالبتها بالتفاوض على مصير الجزر الثلاث في الخليج العربي يعد «وقاحة»، فيما حذّر الثاني من أن المطالبة بالجزر من شأنه أن يؤدي إلى اندلاع حرب بين البلديـــن. إيران: حديث الإمارات عن الجزر «وقاحة» وربما تؤدي إلى حرب، أريبيان بزنس، في يوم الاثنين: ٢٦ يناير ٢٠٠٩م، على الرابط:
http://www.arabianbusiness.com/arabic/54473

(٤) انظر المغرب يقطع علاقاته الدبلوماسية مع إيران، وكالة كونا للأنباء، ٢٠٠٩/٣/٦م على هذا الرابط :
http://www.kuna.net.kw/NewsAgenciesPublicSite/ArticleDetails.aspx?id=1980939&Language=ar

(٥) انظر في وجهة النظر هذه:

- انتخابـــات الرئاســـة الإيرانيـــة.. حدود ضيقـــة للتغيير، باكينام الشرقاوي، إسلام أون لاين.نت، ٩ يونيو ٢٠٠٩م، على الرابط:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1243825198915

- للمرة الثانية.. خامنئي يهدي الفوز لأحمدي نجاد، محمود عبده علي، إسلام أون لاين.نت، ١٣ يونيو ٢٠٠٩م، على الرابط:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1243825303363&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

## التعامل مع استراتيجية إيران الإقليمية وسياستها الخارجية

يفرض التعامل مع سياسة إيران الخارجية ضرورة الفهم الصحيح لتركيبة النظام السياسي الإيراني ومفاتيح القوّة فيه، ومحددات صنع وصياغة تنفيذ السياسات والاستراتيجيات المتعلّقة بالبلاد، وهذا ما تناولناه بشكل مقتضب في المحاور السابقة من البحث، لكن ذلك لا يكفي وحده، فالمطلوب استخلاص العبر وصياغة عناصر محدّدة للتعامل مع المشروع الإيراني في المنطقة، والذي تديره السياسة الخارجية التي تصوغها العديد من المؤسسات والمراكز، وفي طليعتها مركز المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية علي خامنئي، ويشرف على تنفيذها رئيس الجمهورية أحمدي نجاد بعد الإعلان عن فوزه في انتخابات ٢٠٠٩م.

**السياسة الخارجيّة الإيرانية براجماتية إلى حد الانتهازية، واستغلالية إلى حد النفاق، وتوظّف بشكل ممتاز الأخطاء التي يرتكبها الفاعلون في محيطها الإقليمي أو الدولي، وهي تعمل على توظيف كل العناصر المتاحة القومية والدينية والثقافية طالما أنّ من شأن أي منها تحقيق المصلحة الإيرانية العليا.**

### أولاً: فيما يتعلق باستخلاص العبر والاستنتاجات:

١- الرئيس مهما اختلف اسمه أو حزبه أو تياره فهو الرجل الثاني في النظام ومهمته مهمّة تنفيذية، ويشرف عليه وعلى طريقة أدائه وتنفيذه للمشاريع القومية الرجل الأول، والذي تدور حوله كافّة السلطات في النظام الإيراني: التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، إضافة إلى العديد من المؤسسات الرديفة النظامية وغير النظامية وهو المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي.

٢- المواضيع الأساسية والجوهرية في السياسة الخارجية الإيرانية ثابتة في معظمها، وهي عدائية هجومية تدخليّة في جزء كبير منها في المحيط الإقليمي، ولكنها أكثر انفتاحًا وبراجماتية وتفهّمًا في الإطار المحيط بدائرة مشروعها الإقليمي لأسباب متعلقة بمحاولة إنشاء محاور معاضدة لها. لكنّ ذلك لا يعني أنّه لا يمكن ثني إيران عن سياستها العدائية، وذلك إمّا من باب الحديث عن مصالح متبادلة، أو من باب اتّخاذ سياسات مشابهة لتلك التي تنتهجها، ولكن باتجاه طهران نفسها هذه المرّة، وقد أثبتت التجارب تجاوب إيران مع مثل هذه الضغوط. (١)

٣- السياسة الخارجيّة الإيرانية براجماتية إلى حد الانتهازية، واستغلالية إلى حد النفاق، وتوظّف بشكل ممتاز الأخطاء التي يرتكبها الفاعلون في محيطها الإقليمي أو الدولي، وهي تعمل على توظيف كل العناصر المتاحة القومية والدينية والثقافية طالما أنّ من شأن أي منها تحقيق المصلحة الإيرانية العليا.

٤- السياسة الخارجية الإيرانية غير تقليدية، وتعتمد في تطبيق عناصرها على نمطين: أحدهما ظاهر علني شعبوي، والآخر دبلوماسي غير ظاهر وغير معلن يعتمد الأبواب الخلفيّة، وهو الأسلوب المفضّل لدى الإيرانيين عادة لحفظ ماء الوجه، والحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب. وتعتبر جلسات المحادثات التي تمت قبل غزو أفغانستان في عام ٢٠٠١م، وقبل غزو العراق في عام ٢٠٠٣م من أهم المحادثات السرية التي حصلت بين الطرفين. (٢)

(١) الحرب العراقية-الإيرانية على سبيل المثال دفعت السياسة الخارجية إلى التحول نحو الاهتمام بالوضع الاقتصادي للبلاد. كذلك الإطاحة بالعراق بداية دفع إيران إلى تقديم عرض سرّي تقترح بموجبه الاعتراف بإسرائيل، وتقديم تنازلات كبيرة لأمريكا مقابل التعهد بعدم الإطاحة بالنظام الإيراني، والاعتراف بشرعية النظام وأحقيّته في تسيد النظام الإقليمي ودائرة نفوذه.

(٢) انظر اللقاء الإيراني ـ الأمريكي: الدوافع والأهداف، علي حسين باكير، صحيفة المستقبل اللبنانية، العدد ٥١٠١٥ S بتاريخ ١١ آب ٢٠٠٧م، على الرابط التالي
http://www.almustaqbal.com/storiesprintpreview.aspx?storyid=246133
- للمزيد حول دبلوماسية الأبواب الخلفية يرجى مراجعة: النفاق الإيراني تجاه العرب والمسلمين..
الخليج العربي مؤامرة صهيونيّة!!،علي حسين باكير، مفكرة الإسلام، ٨ يناير ٢٠٠٥م، على الرابط التالي:
http://www.islammemo.cc/2005/01/08/4883.html

٥- المشروع الإيراني مشروع استراتيجي طويل المدى محدّد، له إطار معيّن، وله أدوات تنفيذ وعناصر تقييم وأشكال تطبيق مختلفة، وبالتالي فهو يخضع لنظام مدخلات ومخرجات يتم إدارته وفقًا لمستوى المصالح القومية العليا المرجو تحقيقها عبره.

٦- السياسة الخارجية الإيرانية تعمد في كثير من الأحيان إلى تنفيس الاحتقان ضدّها كلما اضطرت إلى ذلك، لكن هذا لا يعني أنّها تراجعت عن مشروعها، فهناك فرق كبير جدًا بين تغيير الهدف وتغيير الأسلوب، وما تقوم به إيران دائمًا هو تغيير الأسلوب والتكتيك وبقاء الهدف والاستراتيجية.

**المشروع الإيراني مشروع استراتيجي طويل المدى محدّد، له إطار معيّن، وله أدوات تنفيذ وعناصر تقييم وأشكال تطبيق مختلفة، وبالتالي فهو يخضع لنظام مدخلات ومخرجات يتم إدارته وفقًا لمستوى المصالح القومية العليا المرجو تحقيقها عبره.**

### ثانيًا: التعامل مع المشروع الإيراني والسياسة الخارجية للبلاد:

١- الحفاظ على وحدة وتماسك النسيج الداخلي للدولة والشعب في الوطن العربي، وعدم السماح بتفتيت المجتمع أو اختراقه، والعمل على جمع مكوناته وتثبيتها على قاعدة قابلية الاندماج في الدول العربية، وليس على قاعدة التفريق والولاءات المتعددة. فالاستقرار الداخلي والاجتماعي ضمن الإطار الطاغي لهوية المنطقة العربية الإسلامية شرط أساسي في نجاح تطبيق سياسة مواجهة المشروع الإيراني التدخّلي والمهيمن.

٢- التركيز على أدوات تمنع تدخل السياسة الخارجية الإيرانية في المنطقة وتحد من وسائل اختراقها للمحيط الإقليمي من الناحية البشرية والمادية والمذهبية والاجتماعية، ومعرفة حلفائها في البلدان العربية، وتحديد طرق وأساليب التعامل معهم، من خلال إثارة نقاشات فكرية، علمية لنقل الصورة الحقيقية عن إيران وعن سلبية التبعية لها وللمشروع الإيراني.

٣- استخدام الوسائل والأساليب والأدوات المناسبة في تعريف المشروع الإيراني والسياسة الخارجية المتّبعة لتنفيذه، سواء على المستوى العام الشعبي أو الخاص الرسمي فيما يتعلق بالخطر الإيراني. فلكل فئة مستهدفة طريقة خاصة بالتفكير أو الاستجابة للخطاب الموجّه إليها. ولا يجوز مقاربة الموضوع من الناحية الطائفية البحتة فقط؛ إذ يجب التركيز على جميع الأبعاد سواء القومية أو المصلحية أو الطائفية أو التاريخية كلّ بحسب موقعه وظرفه.

٤- اعتماد مبدأ استغلال الأخطاء وكشف الصفقات السرية التي تقوم بها إيران مع من تدّعي خصومتهم، وتوظيف ذلك في سبيل تعرية المشروع الإيراني ومواجهته عند الحاجة، خاصة في الوقت الذي تركّز فيه طهران على الخطاب الديماغوجي الشعبوي.

٥- اعتماد مبدأ المعاملة بالمثل، وعدم الاكتفاء بموقف الدفاع؛ إذ إنّ السكوت عن التصرفات والسياسات الإيرانية يعطي انطباعًا بالضعف المفرط، ولذلك فإنّ خطوات مماثلة لتلك التي تتّخذها إيران تجاه العرب يساعد على إعطاء رسالة واضحة وسريعة.

٦- إثارة موضوع الأقليات العربية في إيران من الناحية القومية، وموضوع السنّة من الناحية المذهبية، والعمل على دعم مطالبهم المشروعة وحقوقهم الخاصة إذا ما أصرت إيران على اتباع سياسة توظيف المكونات العربية المختلفة عن الأغلبية السائدة طائفيًا، لمصلحتها كحصان طروادة؛ وذلك لإفهام إيران أنّها ليست محصّنة، وأنّ ألاعيبها في اختراق شعوبنا وبلداننا ليست مسألة مجانية.

كما يجب تبني استراتيجية إعلامية تذكّر بأنّ جزرنا في الإمارات مازالت تحت الاحتلال الإيراني، لا نقول تصعيد الوضع ليصل إلى حرب بسبب الجزر، ولكن نقول إبقاء هذه المسألة في ذهن الناس من خلال التركيز إعلاميًا عليها كلما كان ذلك مناسبًا.

## معلومات إضافية

### مجلس صيانة الدستور:

مجلس صيانة الدســـتور أو مجلس الرقابة على القوانين (شـــوراي نكهبان) هو أعلى هيئة تحكيم في إيران، ويتكون من ١٢ عضوًا: ٦ من أعضائه فقهاء دينيون يعيِّنهم المرشد الأعلى للثورة، أما الستة الباقون فيكونون من الحقوقيين الوضعيين، ويعيِّنهم مجلس الشورى بتوصية من رئيس السلطة القضائية، وتتبع للمجلس لجان مراقبة تشرف على تطبيق وتنفيذ صلاحياته.

### مهام المجلس:

تُنَاط بأعضاء مجلس صيانة الدســـتور مهمة مزدوجة هي: مرة عند الترشـــيح لعضوية المجالس التشريعية، ومرة عند إصدار المجالس للقوانين واللوائح، فهو يشرف على جميع الاستفتاءات التي تُجرى بدولة إيران، سواء تعلقت بالبلديات أو التشريعيات أو الرئاسيات، أو اختيار أعضاء مجلس الخبراء، فلمجلس صيانة الدستور تقييم المرشحين، وإعلان رأيه بشأن أهليتهم للترشح. ومن معايير المجلس في تقييم المترشح: صحة العقيدة الإسلامية، والولاء للنظام، وكثيرًا ما ألغى المجلس ترشح الشيوعيين والقوميين والأكراد، وأعضاء حركة حرية إيران، أو كل من لا يؤمن بمبدأ ولاية الفقيه.

ثم إن لمجلس صيانة الدســـتور أيضًا الحق في تفســـير الدســـتور، وتحديد مدى توافق القوانين التي يجيزها مجلس الشورى (البرلمان) مع مقتضيات الشريعة الإسلامية، وله حق النقض تجاه تلك القوانين.

**المصدر:**

الجزيرة. نت، انظر الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7392ED83-4B4A-45DF-85CA-57619817A2E6.htm

* * *

### مجمع تشخيص مصلحة النظام:

مجمع تشـــخيص مصلحة النظام أو مجلس تشـــخيص مصلحة النظام: هو هيئة استشارية أُنشئت استجابة لتوجيهات مرشد الثورة في ٦ فبراير ١٩٨٨م.

### مهام المجمع:

**تناط بمجمع تشخيص مصلحة النظام ثلاث مهمات:**

١- أن يكون حَكَمًا بين مجلس الشورى (البرلمان) ومجلس صيانة الدستور في حال نشوب أزمة بينهما، وتصبح قراراته بشأن خصومة الهيئتين نافذة بعد مصادقة المرشد عليها.

٢- أن يقدم إلى المرشد الأعلى للثورة (الولي الفقيه) النصح عندما تستعصي مشكلة ما تتعلق بسياسات الدولة العامة على الحل.

– أن يختار في حالة موت المرشـــد، أو عجزه عن القيام بمهامه بقرار من مجلس الخبراء، عضوًا من مجلس القيادة يتولى مهام المرشد حتى انتخاب مرشد جديد.

**عضوية المجمع:**

يتكون المجمع من ٣١ عضوًا يمثلون مختلف التيارات السياســـية الإيرانية. ويعين المرشد الأعلى للثورة أعضاء المجمع الدائمين والمتغيرين، ما عدا رؤساء السلطات الثلاث؛ فإنهم ينضمون إلى المجمع بشكل آلي بعد التعديل الجديد الخاص بقانون المجمع.

ومدة المجمع ٥ سنوات، ويلتحق بعض الأعضاء بشكل غير دائم إذا كانت المسائل المطروحة تتعلق بصلاحياتهم كبعض الوزراء، ومنذ ١٨ مارس/ آذار ١٩٩٧م يترأس المجمع الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني.

تتبع للمجلس لجان خاصة تعمل في مجال السياسة والأمن والثقافة والاقتصاد وغير ذلك.

**المصدر:**

الجزيرة. نت، انظر الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DFB4435A-95DA-4DD5-9385-EEA0E0085FC7.htm

* * *

**مجلس الخبراء:**

أنشـــئ مجلس الخبراء عام ١٩٧٩م، وكان الخميني قد اقترح أن يشـــكل لمراجعة مسودة الدستور لتُعرَض في استفتاء شعبي عام.

**مهام المجلس:**

يقوم المجلس بحسب المادة ١٠٧ من دستور ١٩٧٩م بانتخاب المرشد الأعلى للثورة، ويحق للمجلس حسب المادة ١١١ من نفس الدستور خلعه إذا ثبت عجزه عن أداء واجباته، أو فقده مؤهلاً من مؤهلات اختياره.

ولا يجوز التصويت في البرلمان على أيّ نوع من التعديلات الدستورية قبل أن تصدر توصية من مجلس الخبراء بذلك الشأن، وتلزم توصياته وقراراته سائر أجهزة الدولة.

**العضوية والمدة:**

عين أول مجلس خبراء عام ١٩٧٩م من ٧٠ عضوًا قاموا بمراجعة مســـودات الدســـتور، وطرحوه في استفتاء شعبي عام، يوم ٢ ديسمبر ١٩٧٩م. وفي العام ١٩٨٢م ارتفع عدد أعضاء مجلس الخبراء إلى ٨٣ عضوًا؛ بسبب التناسب الطردي بين زيادة عدد سكان إيران وعدد أعضاء المجلس، ويتألف مجلس الخبراء الآن من ٨٦ عضوًا، وغالبية هؤلاء الأعضاء من رجال الدين.

وتقوم كل محافظة من محافظات إيران الـ٢٨ باختيار ممثل لها في مجلس الخبراء، فإذا زاد عدد سكانها على

المليون يحق لها انتخاب ممثل إضافي عن كل ٥٠٠ ألف شخص. لذلك يوجد لطهران مثلاً ١٦ ممثلاً في مجلس الخبراء، ولخراسان ٨ ممثلين، ولخوزستان ٦، ولفارس ٥.

ويتم انتخابهم بواسطة اقتراع شعبي عام، ويجتمعون في دورة عادية كل سنة، ومقر اجتماعات مجلس الخبراء السنوية هو مدينة قم، إلا أن كل اجتماعات المجلس عقدت في العاصمة طهران. وتبلغ مدة مجلس الخبراء ثماني سنوات، وأعضاؤه غير ممنوعين من تولي المناصب الحكومية المختلفة.

**المصدر:**

الجزيرة. نت، انظر الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D5EE9E8B-4EC3-4A0A-A52E-DCBB486DB448.htm

❊ ❊ ❊

**الوسائل الإيرانية في تصدير الثورة:**

**يرصد عدد من الخبراء والمحللين وسائل وأشكال تصدير الثورة الإيرانية في الأمور التالية:**

١- **الجانب العسكري:** على الرغم من أن إيران لم تبادر العراق بشن الحرب عام ١٩٨٢م، إلاّ أن تجربة الحرب التي استمرت ثماني سنوات، بالإضافة إلى عوامل أخرى، جعلت إيران تتجه لتكوين قوة عسكرية مؤثرة، وتعمل على تطويرها بشكل دائم، وتعكف منذ نحو عقدين من الزمان على إجراء مناورات عسكرية في إطار تطوير قدراتها القتالية، ولإجراء تجارب على ترسانتها العسكرية، ومن هذه المناورات ما تم إجراؤه عام ١٩٩٩م في الجزر الإماراتية المتنازع عليها، وهو ما دفع مجلس التعاون الخليجي إلى إدانته.

وفي شهر مارس ٢٠٠٩م، أجرى الحرس الثوري الإيراني تدريبات عسكرية في الخليج العربي؛ حيث تم اختبار عدة نظم أسلحة جديدة، إضافة إلى تدريبات نشر القوات، وذلك بهدف إرسال رسالة عن قوة إيران العسكرية، وعلى جانب آخر هناك الدعم العسكري بالمال والسلاح والتدريب للأحزاب والحركات والمنظمات الموالية لإيران في البلدان العربية والإسلامية، وقد برز ذلك واضحًا في الدعم العسكري الذي قدّمته إيران لفيلق بدر، وجيش المهدي في العراق، وحزب الله في لبنان، وبعض الحركات الفلسطينية.

٢- **الجانب التعليمي:** حيث تعطي الحكومة الإيرانية في كل سنة آلاف المنح الجامعية التعليمية لبعض الدول، وتحاول من خلالها استقطاب بعض الطلبة المتفوقين للدراسة في طهران، وعلى حساب حكومتها؛ حيث يتعلمون مع التخصصات العلمية الأخرى المذهب الاثني عشري، ويستقطبون منهم الذين يجدون منهم قربًا وقناعة بهم، فتُعطى لهم منح أطول للدراسات العليا وغيرها، ليعودوا لبلادهم دعاةً لهذا المذهب الساعي لسيطرة الأمة الفارسية؛ باعتبارها رافعة رايته في العالم.

٣- **الجانب السياسي:** ويعني تصدير المفاهيم والمبادئ التي قامت عليها الثورة الإيرانية للآخرين عن طريق تجميل صورتها سياسيًا، ومحاولة إطلاق الخطابات الرنّانة حول تحدّي الشيطان الأكبر (أمريكا)، والشيطان الأصغر (إسرائيل)، وافتعال بطولات وهمية حول انتصارات تحققها أحزاب وحركات ومنظمات ترعاها إيران.